

## استخدام أسلوب التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على "شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية"

## Using factor analysis in determining the factors affecting the insurance surplus Applied on "Cooperative insurance companies in Saudi Arabia"

د/ أحمد محمد فرحان محمد - كلية التجارة - جامعة القاهرة - مصر.

ahmed\_farhan33@yahoo.com

أ.د/ خالد عبد العزيز السهلاوي - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك فيصل - السعودية

## الملخص:

يمثل الفائض التأميني أحد أهم مخرجات شركات التأمين، كونه يستخدم في تدعيم الاحتياطيات، مما يكسبها مزيداً من المزايا التنافسية، اعتماداً على إرساء المزيد من قواعد الثقة المالية والتسويقية للشركة لمواجهة المنافسة الخارجية الحادة. وعلى الرغم من ذلك نجد أن عدداً من شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة العربية السعودية لديها تباينات واضحة تجاه تحقيق الفائض التأميني، وربما في كثير من الأحوال تحقق عجز. الأمر الذي استوجب قيام الباحثان بدراسة هذه الظاهرة وتحليلها، للوقوف على أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الفائض التأميني. وقد اعتمد الباحثان في تحقيق ذلك الهدف على استخدام أسلوب التحليل العاملي، نظراً لقدرته الإحصائية في استخلاص وتلخيص أهم العوامل المؤثرة على المتغير محل الدراسة. وقد توصل الباحثان للعديد من النتائج لعل أهمها، تأثر الفائض التأميني لشركات التأمين العاملة بالمملكة طردياً بكل من المتغيرات التالية (صافي الأقساط المكتسبة - دخل الاستثمار - إيرادات أخرى)، كما أن له علاقة عكسية وكل من المتغيرات (عمولات إعادة التأمين - صافي المطالبات - تكاليف الإكتتاب - التغير في احتياطي أنشطة التكافل - مصروفات عمومية وإدارية وبيع وتسويق). وقد أوصى الباحثان بضرورة بث الوعي لدى المؤمنين على الالتزام بتطبيق المعايير الشرعية لتوزيع الفائض على حملة الوثائق، وهذا من شأنه تنمية الطلب على منتجات شركات التأمين التعاوني المطبقة لهذه المعايير.

الكلمات المفتاحية: الفائض التأميني، أسلوب التحليل العاملي، شركات التأمين التعاوني.

**Abstract:**

Insurance surplus is considered one of the most important outputs of an insurance company as it supports technical funds leading to more reliability and financial trust. Insurance surplus varies within many Saudi cooperative insurance companies. In this study, we analyze this problem to determine the most important factors affecting insurance surplus. We use factor analysis to extract such factors. Results indicated that insurance surplus of Saudi companies is positively related to net earned premiums and investment returns and is negatively related to reinsurance commissions, net claims, underwriting costs, change in takaful funds and general managerial expenses. Our main recommendation is to encourage insurers to comply with sharia in distributing surplus on policyholders, which result in demand increase for insurance companies.

**Key words:** Insurance surplus - Factor analysis method - Cooperative insurance companies**JEL classification :** G22, C61.**Received:** 19/01/2017**Revised:** 20/02/2017**Accepted:** 07/03/2017**Online publication date:** 12/10/2017

**مقدمة:**

تتعدد أوجد التصرف للفائض في شركات التأمين كنتيجة لاختلاف السياسة التي تنتهجها الشركة، فقد يتم تكوين صندوق خاص يسمى صندوق المخاطر يرصد فيه الفائض، أو يستخدم في تدعيم الإحتياطيات الفنية في السنوات الأولى من عمر الشركة، أو ينفق على أوجه الخير على اعتبار أن الاشتراكات تمثل هبة من حملة الوثائق ولا يجوز ردها. وهناك من يرى ضرورة توزيع الفائض على كل من ساهم في تكوينه من المشتركين، ولا تستحق الشركة المديرة لأعمال التأمين أي نصيب منه، ولكنها تأخذ أجر نظير الإدارة<sup>(1)(2)</sup>.

وبالنظر إلى شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية نجد أن معظم شركات التأمين لا تقوم بتوزيع الفائض المتكون لديها سنوياً، بسبب عدم قدرة معظمها وخاصة الناشئة حديثاً على تحقيق فائض نظراً لحدائه العهد بالسوق التأمينية. وهذا ما شجع الباحثان على دراسة هذه الظاهرة للوقوف على أهم العوامل الأساسية التي تساهم في تكوين الفائض في شركات التأمين التعاوني، ومن ثم وضع التوصيات المناسبة بناءً على نتائج الدراسة.

**مشكلة البحث:**

إن المتأمل للقوائم المالية لشركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية يجد أن هناك تبايناً واضحاً في قيم الفائض التأميني المحقق، ففي حين بلغت الشركات المسجلة في سوق المال السعودي 35 شركة في نهاية عام 2015 م، نجد أن هناك 18 شركة قد مُنيت بعجز في النشاط التأميني. وما يزيد حدة هذه المشكلة أن هناك تباين كبير في قيم الفائض السنوي على مستوى الشركة الواحدة، مما يؤدي إلى وجود تقلبات في قيم الفائض أو العجز المحقق. وهذا يترتب عليه صعوبة التعرف على الاتجاه العام الذي يعتمد عليه المنحنى الممثل لهذه البيانات.

وعلى ضوء ما سبق، فإن مشكلة البحث تبرز في وجود تباينات معنوية في قيم الفائض المتكون لشركات التأمين التعاوني العاملة في سوق التأمين السعودي، الأمر الذي يشكل صعوبة في التعرف على المعالم العامة لهذا المتغير، وصعوبة وضع تقديرات مستقبلية دقيقة له. من هنا فإن هذه الدراسة تسعى لمعالجة هذه المشكلة من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

"ما علاقة الفائض التأميني المحقق كمتغير تابع بواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة التالية: الأداء المالي للشركة، ومعدلات النمو، ونسب السيولة، وأقساط إعادة التأمين، والمطالبات المتكبدة، والتغير في إحتياطي أنشطة التكافل، ودخل الاستثمار، وتكاليف الإكتتاب، ومصاريف الإكتتاب الأخرى؟"

**أهمية البحث:**

تنبثق أهمية البحث من أهمية التعرف على واقع توزيع الفائض التأميني لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية. كما تعتبر الدراسة مؤشراً لهيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية للتعرف على جودة النشاط التأميني بشركات التأمين التعاوني. كما تعتبر أيضاً مؤشراً لمساعدة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرئيسية حول جودة قيم فائض النشاط التأميني المعلنة.

**أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد أهم العوامل المؤثرة على الفائض المحقق بشركات التأمين السعودية، وما إذا كانت هذه العوامل تختلف من حيث مدى تأثير كل منها على الفائض التأميني لهذه الشركات.

**منهجية البحث:**

تجمع الدراسة بين عدة مناهج بحثية تشمل، المنهج الاستقرائي حيث يتم استقراء ومراجعة البحوث والدراسات المتعلقة بمفهوم الفائض التأميني بشركات التأمين التعاوني وأهم العوامل المؤثرة عليه. كما سيتم استخدام منهج تحليل المحتوى والذي يشمل تحليل الأفكار والعلاقات والمداخل والجوانب العملية والعلمية التي تتضمنها البحوث والدراسات التي سيتم استقراءها بما يخدم أهداف البحث. أما فيما يتعلق بالمنهج التطبيقي فسيتم دراسة بعض المتغيرات التي تكون قابلة للتطبيق من خلال النموذج المقترح على بيانات القوائم المالية المنشورة للشركات محل الدراسة.

**فروض البحث:**

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم صياغة الفرضية التالية والتي سوف تخضع للدراسة والتحليل "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين قيم الفائض التأميني المحقق بشركات التأمين التعاوني وواحد أو أكثر من العوامل التالية: صافي الأقساط المكتسبة، وعمولات إعادة التأمين، وصافي المطالبات، وتكاليف أكتتاب وثائق التأمين ومصاريف الإكتتاب الأخرى، والتغير في إحتياطي أنشطة التكافل، والمصروفات العمومية والإدارية ومصروفات البيع والتسويق، ودخل الاستثمار، والإيرادات الأخرى".

### حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في:

- 1- اقتصر الدراسة على ثلاث شركات عاملة في قطاع التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية: وهي شركة التعاونية للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني وشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني "ولاء"، وجميع هذه الشركات تتوافر لها بيانات وقوائم مالية منشورة ومتاحة.
- 2- اقتصر البحث على ثمانية عوامل تؤثر على قيم الفائض المحقق في شركات التأمين التعاوني والتي تم الإشارة لها سابقاً.
- 3- اقتصر الدراسة على البيانات الربع سنوية المنشورة للشركات محل الدراسة وذلك خلال الفترة من 2009/3/31 م وحتى 2015/9/30 م.

### الجانب النظري والدراسات السابقة

#### أولاً: الجانب النظري

##### طبيعة الفائض التأميني:

هناك الكثير من التعريفات التي تناولت مفهوم الفائض التأميني. وعلى الرغم من تعددها إلا أنها تبلورت حول مفهوم واحد وهو أن الفائض التأميني يمثل نتاج أعمال شركة التأمين التعاوني أو التكافلي والذي يمثل حق من حقوق حملة الوثائق. هذا الفائض ما كان لينتج لولا الإشتراكات التي قاموا بدفعها نظير درء الأخطار المعرضين لها. وهذه الإشتراكات معرضة لمجموعة من العوامل التي تساهم في زيادتها أو تخفيضها. أما بالنسبة للعوامل ذات التأثير الإيجابي على قيمة الفائض فتتمثل في عوائد استثمار الإشتراكات المحضلة، والنتائج الإيجابية لسياسة إعادة التأمين التي تنتهجها الشركة، والتغير الإيجابي في قيم الإحتياطيات. وتمثل المطالبات المسددة أولى العوامل ذات التأثير السلبي على قيمة الفائض، بالإضافة إلى أجرة الوكالة وحجم المصروفات الإدارية والعمومية، وكذلك مصروفات إعادة التأمين<sup>(3)(4)(5)(6)(7)(8)</sup>. ويمثل الفائض التأميني الجزء الزائد من الإشتراكات مضافاً إليه عوائد الاستثمارات المخصصة، وبالتالي فهو لا يمثل ربحاً في مفهوم التأمين التعاوني. كما أنه ليس حقاً من حقوق إدارة الشركة، حيث أنها تتقاضى أجر نظير الإدارة سواء تم تحقيق فائض أم لم يتحقق<sup>(9)</sup>.

##### أنواع الفائض التأميني:

يمكن تقسيم الفائض التأميني إلى قسمين حسب مدى قابلية الفائض للتوزيع على المشتركين. القسم الأول هو الفائض الإجمالي، والذي لا يحق للمشاركين المطالبة به، ويمكن تعريفه على أنه المتبقي من الأقساط بعد خصم كل من المطالبات المسددة والمصاريف الإدارية والتسويقية والمخصصات الفنية المختلفة. ويمكن السبب وراء عدم قدرة المشتركين المطالبة بتوزيع ذلك النوع من الفائض في أنه غير ناتج عن الأنشطة والعمليات الاستثمارية التي قامت بها إدارة الشركة في استثمار الإشتراكات. أما القسم الثاني من الفوائض التأمينية فيتمثل في الفائض الصافي، والذي يعتبر ملكاً خالصاً لحملة الوثائق. ويعتمد في حسابه على الفائض الإجمالي مضافاً إليه نصيب المشتركين من صافي عوائد الاستثمار بعد خصم المصروفات المترتبة على تلك الاستثمارات<sup>(10)(11)</sup>.

##### أسس توزيع الفائض التأميني:

تلتزم شركات التأمين التعاوني بمجموعة من المعايير يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار بشأن توزيع الفائض التأميني، حيث تستطيع شركة التأمين توزيع الفائض على جميع المشتركين دون تفرقة، أو أن يتم توزيع الفائض على من لم يستفيد من مزايا التأمين بغض النظر عن مقدار استفادته، أو يتم استثناء المشتركين الذين حصلوا على مزايا تتجاوز قيمة اشتراكاتهم. وما سبق نجد أن هذه المعايير قد اعتمدت على المزايا التي قام الأعضاء بالاستفادة بها خلال مدة التأمين كأساس لتوزيع الفائض. والسبب في ذلك أن لإدارة الشركة الحق في التصرف في الفائض التأميني بما يعود بالنفع على مصلحة حملة الوثائق سواء أكان ذلك في صورة رد للفائض أو احتجازه لغرض تدعيم الإحتياطيات، وهو ما يؤثر إيجابياً على المركز المالي للشركة<sup>(12)(13)(14)</sup>.

كما أصدرت الهيئة الشرعية للشركة الإسلامية القطرية للتأمين فتوى لتحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها عند توزيع الفائض. هذه الفتوى تنص على أن يتم تجميع نتائج قطاعات شركة التأمين في حساب واحد، ويتم حساب الفائض التأميني كصندوق واحد للشركة بغض النظر عن نتائج كل من القطاعات المختلفة للشركة. واستندت من ذلك التأمين على الحياة على أن يكون له حساب منفصل. كما أعطت الحق أن يكون لكل قطاع تأميني حساب خاص إذا تطلب الصالح العام لحملة الوثائق ذلك، ويوزع صافي الفائض على المشتركين كلاً بنسبة ما دفعه من اشتراكات. وأجازت بعض الآراء الفقهية إمكانية تغطية عجز صندوق المشتركين عن طريق

تحمله إلى حساب الفائض التأميني لسنة تالية شريطة أن ينص على ذلك في عقد الشركة، حيث أن عقود التأمين التعاوني تقوم على أساس التبرع والتعاون بين المشتركين (15).

وتعتمد شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية على رد جزء من الفائض إلى المشتركين طبقاً لقرار بعض الهيئات الشرعية على اعتبار أنهم هم من ساهموا في تكوينه، حيث تقوم بتوزيع 10% من الفائض التأميني على المشتركين إما في صورة نقدية أو في صورة تخفيض من الأقساط التالية. والباقي من حساب الفائض التأميني يُرحل إلى حساب المساهمين.

## ثانياً: الدراسات السابقة

انطلاقاً من أهمية استقراء الاتجاهات التي تناولت موضوع الفائض التأميني بشركات التأمين التعاوني، فسوف يستعرض هذا الجزء الأبحاث والدراسات التي حفلت بها المعرفة التأمينية، فيما يتعلق بطبيعة العوامل المؤثرة على الفائض التأميني. ولعل أهم الدراسات التي تناولت ذلك الاتجاه دراسة (المحصي، 2008) (16)، والتي توصلت إلى أن حجم الفائض التأميني يتأثر إيجاباً بالعوامل التالية (أقساط التأمين، وعدد المشتركين، والعملية التسويقية للخدمات التأمينية المقدمة، والمبالغ المالية المتوفرة من الإشتراكات المخصصة للاستثمار، والخبرة الجيدة لإدارة الشركة في مجال الاستثمار، والنتائج الإيجابية لسياسة إعادة التأمين المتبعة، وزيادة الاحتياطات الفنية). ويتأثر سلباً بمقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق، وانخفاض خبرة إدارة الشركة فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية، والنتائج السلبية لسياسة إعادة التأمين المتبعة، وزيادة المصروفات الإدارية والعمومية، وانخفاض حجم الاحتياطات الفنية. وفي نفس ذات الاتجاه فقد توصلت دراسة (حسين، 2008) (17)، والتي تناولت تقييم أداء محفظة الاستثمارات في شركات التأمين المصرية، وتحديد مستوى ربحيتها، ودراسة العوامل المؤثر عليها، إلى مجموعة أخرى من العوامل، والتي أثبت الباحث أن لها تأثير معنوي على ربحية شركات التأمين، وقد تضمنت هذه العوامل (معدلات العائد من الاستثمار - المشاركة النسبية - الكفاءة الإنتاجية - معدلات النمو - المركز التنافسي - حجم الشركة - حقوق المساهمين - أسعار التأمين - المنافسة الخارجية - معدل النمو - المركز التنافسي - حجم الشركة).

أما دراسة (علي، 2012) (18) فقد هدفت إلى الوقوف على مدى نجاح الاندماج بين شركات تأمين رابحة وأخرى خاسرة، من بين شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة العربية السعودية. وذلك عن طريق قياس ربحية أو خسارة السهم لشركة التأمين المدججة الجديدة، باستخدام أسلوب تحليل المسار. وقد استخلص الباحث أهم المتغيرات المؤثرة على ربحية شركات التأمين، والتي تضمنت ربحية أو خسارة السهم - صافي الأقساط المكتتبة / مجموع حقوق المساهمين - معدل التغير في صافي الأقساط المكتتبة - معدل العائد على الاستثمار - معدل الاحتفاظ - السيولة - معدل التغير في حقوق المساهمين - فائض أو عجز النشاط التأميني. كما تناولت أيضاً دراسة (عبد الحميد، 1998) (19) العوامل المؤثرة في مستوى أداء شركات التأمين. وذلك من خلال تقسيم تلك العوامل إلى مجموعات. المجموعة الأولى تتصل بطبيعة العمليات المقبولة من حيث طبيعة الأخطار المغطاة تأمينياً ودرجة خطورتها، والمجموعة الثانية ترتبط بكفاءة أداء الوظائف الفنية والإدارية لشركات التأمين. أما المجموعة الثالثة فتتصل بخصائص سوق التأمين المحلية. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وواضحة بين كل من (خصائص سوق التأمين ومستوى أداء الشركة) مع مستوى الربحية. وقد استخلص الباحث أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى الربح وهي نسبة عائد الاستثمار - المشاركة النسبية - نسبة المنافسة الداخلية.

أما دراسة (ماضي، 2004) (20) فقد توصلت إلى أن المتغيرات التالية تمثل أكثر المتغيرات تأثيراً على نسبة العائد على الاستثمار للشركات محل الدراسة (الزيادة السنوية في نشاط الشركة والمعتبر عنه بمعدل نمو أقساط التأمين لكافة أنواع وثائق التأمين - حجم الأموال المستثمر - خبرة شركة التأمين - التوزيع النسبي لحافظ الاستثمارات - نسبة الزيادة في حجم الأموال المستثمرة - معدل الفائدة السائد في السوق. ولقد اعتمدت الدراسة على تصميم نموذج كمي للتوصل إلى أكثر المتغيرات تأثيراً على نسبة العائد، من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد المدرج لكل شركة من شركات التأمين المباشر العاملة في السوق المصرية. بينما قسمت دراسة (Ana-Maria, 2014) (21) العوامل المؤثرة على ربحية الشركة إلى متغيرات داخلية تشمل الرافعة المالية، ومعدل النمو في الأقساط، ومخاطر الإكتتاب، ومعدل الاحتفاظ، وهامش الملاءة. ومتغيرات خارجية شملت النظم المالية ومعدل النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ولقد توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة ومعدل الاحتفاظ وهامش الملاءة المالية، كان لهم علاقة طردية مع الأداء المالي للشركات محل الدراسة. أما الرافعة المالية وحجم الأقساط وخطر الإكتتاب فقد كان لهم تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية.

وهدف دراسة (B.Charumathi, 2012) (22) إلى وضع نموذج كمي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الحياة في الهند، واعتمدت على مؤشر معدل العائد على الأصول كمتغير تابع. أما المتغيرات المستقلة فاشتملت على رافعة التشغيل، وحجم المنشأة، ومعدل النمو في الأقساط، والسيولة، ومخاطر الإكتتاب، ونسبة حقوق الملكية إلى رأس مال الشركة. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من رافعة التشغيل ومعدل النمو في الأقساط وحقوق الملكية إلى رأس المال لهم علاقة عكسية مع المتغير التابع. أما متغير مخاطر الإكتتاب فلم يثبت وجود علاقة معنوية بينه وبين ربحية الشركة. أما باقي المتغيرات فهي ذات علاقة طردية مع ربحية الشركة. كما استخدمت دراسة (Hifza, 2011) (23) أسلوب الانحدار المتعدد في بيان تأثير كل من عمر الشركة، وحجم الشركة، ورافعة التشغيل، وحجم رأس المال، ومعدل الخسارة كمتغيرات مستقلة، على الربحية كمتغير تابع. وذلك لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في باكستان. ولقد توصلت الدراسة إلى أن ربحية الشركة ترتبطها علاقة طردية مع كل من حجم رأس المال، وحجم الشركة، وعلاقة عكسية مع كل من رافعة التشغيل، ومعدل الخسارة. أما عمر الشركة فليس له علاقة إحصائية يمكن الاعتماد عليها.

ومن خلال العرض السابق للدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، تمكن الباحثان من استخلاص أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير محل الدراسة، والتي سيخضعها الباحثان لمزيد من الدراسة والتحليل بالأجزاء التالية من البحث.

### النموذج المقترح لتحديد معنوية العوامل المؤثرة في الفائض التأميني لشركات التأمين التعاوني:

يعتمد الجانب التطبيقي للدراسة على تحديد معنوية العوامل المقترحة في التأثير على المتغير محل الدراسة، والمتمثل في الفائض / العجز المحقق لدى شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية. ومن ثم فقد قام الباحثان بتحديد المتغيرات التفسيرية للبحث اعتماداً على المتغيرات المشتركة المستقاة من مراجعة وتحليل نتائج الدراسات السابقة، والتي يفترض أن يكون لها تأثير معنوي على المتغير محل الدراسة، والمتمثل في الفائض التأميني. ومن خلال هذه المتغيرات يتم بناء النموذج المقترح للدراسة. وفيما يلي عرض لمكونات النموذج المقترح:

#### متغيرات الدراسة: -

**المتغير التابع:** ويتمثل في فائض النشاط التأميني لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، ويعبر عنه بالقيم الواردة في القائمة المعتمدة لعمليات التأمين، والمعبر عنها بالفائض المتراكم قبل حساب حصة المساهمين وحملة الوثائق (Y).  
**المتغيرات التفسيرية:** استناداً على النتائج الواردة بالدراسات السابقة للبحث، فقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات، والتي يفترض أنها ذات تأثير معنوي على المتغير التابع (الفائض)، والتي سيتم إخضاعها للدراسة والتحليل وهذه المتغيرات هي: -

- 1- صافي الأقساط المكتسبة ( $x_1$ ).
- 2- عمولات إعادة التأمين ( $x_2$ ).
- 3- صافي المطالبات ( $x_3$ ).
- 4- تكاليف الإكتتاب ومصاريف الإكتتاب الأخرى ( $x_4$ ).
- 5- التغير في احتياطي أنشطة التكافل ( $x_5$ ).
- 6- مصروفات عمومية وإدارية وبيع وتسويق ( $x_6$ ).
- 7- دخل الاستثمار ( $x_7$ ).
- 8- إيرادات أخرى ( $x_8$ ).

#### مجتمع وعينة الدراسة: -

يتمثل مجتمع الدراسة في البيانات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية، وقد قام الباحثان بالاعتماد على عينة من ثلاث شركات تعتبر من أهم وأكبر الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. هذه الشركات هي التعاونية للتأمين التعاوني، وملاذ للتأمين التعاوني، والسعودية المتحدة للتأمين التعاوني. وسبب إختيار هذه الشركات الثلاث هو ما ذكرناه من إمكانية الحصول على البيانات اللازمة للنموذج المقترح.

#### مصادر جمع البيانات:

- 1- التقارير المالية الربع سنوية المنشورة للشركات محل الدراسة خلال الفترة من 2009/3/31م وحتى 2015/9/30م، والتي تعتبر كافية لتحقيق أهداف الدراسة.
- 2- تم الحصول على البيانات المالية من موقع تداول الإلكتروني الذي تتولى هيئة سوق المال السعودية متابعته والإشراف عليه.
- 3- تم مراعاة إختيار الشركات التي لها أسهم متداولة في سوق المال وقت إعداد هذه الدراسة لتعكس حقيقة البيانات المالية المنشورة.

### الإسلوب الإحصائي المستخدم في التحليل:

اعتمد الباحثان على استخدام إسلوب التحليل العاملي كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحديد أهم العوامل المؤثرة في تغير قيمة الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بدلالة مجموعة من العوامل تسمى العوامل المشتركة، وهذه العوامل غير مشاهدة ولكنها تهدف إلى توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات عن طريق تخفيض عدد المتغيرات المستقلة إلى مجموعة من العوامل بحيث يرتبط كل متغير من المتغيرات بهذا العامل<sup>(24)(25)(26)</sup>.

#### مفهوم التحليل العاملي:

يهدف أسلوب التحليل العاملي إلى تحليل وتفسير النماذج الاقتصادية ذات المتغيرات المتعددة، بالإضافة إلى تحديد أهم العوامل التي تفسر مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات، وبالتالي تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل، بهدف التوصل إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين المتغيرات وتفسرها<sup>(27)(28)</sup>.

كما يساعد على دراسة المتغيرات المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الآليات الإحصائية تبدأ بحساب مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات محل الدراسة، ثم يتم تحليل علاقة التباين بين قيم ارتباطات متغيرات هذه المصفوفة حتى نصل إلى أقل عدد من المتغيرات ذات التأثير المباشر على المتغير محل الدراسة. ويمكن التفرقة بين نوعين من التحليل العاملي، النوع الأول يمثل التحليل الاستطلاعي، ويتعامل هذا النوع من التحليل مع الحالات التي تكون فيها العوامل غير معروفة، ويؤدي إجراء التحليل إلى تحديدها واكتشافها. أما النوع الثاني فيمثل التحليل التأكيدي والذي يختص بتأكيد ما إذا كان هناك علاقة بين المتغيرات وقدرتها التفسيرية، وهو المدخل الذي تعتمد عليه هذه الدراسة<sup>(29)(30)(31)</sup>.

#### طرق التحليل العاملي:

تمثل الطريقة القطرية أهم طرق التحليل العاملي. وتتوافق هذه الطريقة مع النماذج التي تشمل عدد قليل من المتغيرات. وتعتمد هذه الطريقة في استخلاص العوامل على تقدير القيم القطرية لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وهذه القيم تمثل العامل الأول. أما الطريقة المركزية فتعتمد على استنتاج أقل عدد من العوامل العامة، ولا تستخلص هذه الطريقة قدر محدد من التباين الارتباطي. كما أن تحديد قيم الشيوخ في المصفوفة الارتباطية يكون وفق تقديرات غير دقيقة. ويوجد أيضاً الطريقة المركزية باستخدام متوسط الارتباطات، وتعتمد هذه الطريقة على حساب متوسط ارتباطات المتغير ببقية المتغيرات في المصفوفة، ثم تقوم بحساب العوامل بعد حساب المتوسط الخاص بارتباطات كل متغير في خليته القطرية. أما طريقة المكونات الأساسية فهي تمثل أكثر الطرق دقة، والتي تعتمد على أن كل عامل يستخلص أقصى تباين ممكن ويؤدي إلى أقل قدر من البواقي، كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة (غير المرتبطة)، وهذه الطريقة هي التي سوف يعتمد عليها الباحثان في إجراء التحليل<sup>(32)</sup>.

#### شروط استخدام التحليل العاملي:

يشترط لاستخدام هذا النوع من التحليل أن تكون المتغيرات موزعة توزيع طبيعي. كما يشترط وجود علاقة خطية بين المتغيرات حتى يمكن استنتاج العوامل المشتركة بينها وتفسيرها، وكذلك إمكانية تجميع المتغيرات ذات الارتباط القوي، وأن تكون العوامل المشتركة مستقلة، وذات توزيع طبيعي.

#### تدوير المحاور:

يهدف استخدام أسلوب التحليل العاملي إلى استخلاص أقل قدر من العوامل المؤثرة في المتغير محل الدراسة، وهي تمثل أهم العوامل المؤثرة في المتغير التابع. وهذه العوامل تمثل محاور متعامدة تعكس الارتباطات بين المتغيرات، وفي بعض الأحيان لا يمكن تفسير النتائج من خلال الاعتماد على قيم الارتباطات الناتجة، مما يجعلنا نلجأ إلى تدوير هذه المحاور حتى يتسنى لنا تفسيرها. وسوف يعتمد الباحثان على هذه الآلية لتفسير نتائج التحليل الإحصائي للظاهرة محل البحث<sup>(33)</sup>.

#### التحليل والنتائج

##### أولاً: إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

يوضح الجدول رقم (1) الإختبارات الضرورية للتأكد من صلاحية البيانات ومدى ملائمتها لإختبار الفروض. حيث تم الاعتماد على بيانات الشركات خلال الفترة من 2009/3/31م وحتى 2015/9/30م<sup>(34)(35)</sup>.

##### جدول رقم (1)

يوضح إختبار صلاحية البيانات الإحصائية لمتغيرات النموذج المقترح

إختبار التداخل الخطي		إختبار التوزيع الطبيعي		المتغير
Multicollinearity		Jarque-Bera Test		
VIF	Tolerance	Prob.	J-B	

1.405444	0.924605	0.20548	1.6946	صافي الأقساط المكتسبة	1
1.479593	0.685309	0.08527	0.493827	عمولات إعادة التأمين	2
1.659346	0.693173	0.081001	1.851726	صافي المطالبات المتكبدة	3
1.662716	0.703284	0.065048	1.163306	تكاليف إكتتاب وثائق التأمين	4
1.534642	0.716765	0.152116	1.035468	التغير في إحتياطي التكافل	5
1.544753	0.807765	0.073474	0.86486	مصروفات إدارية وعمومية	6
1.447012	0.572963	0.057633	1.773545	دخل الاستثمار	7
1.494198	0.90663	0.078305	2.100269	إيرادات / خسائر أخرى	8
		0.06561	0.984923	الفائض / العجز التأميني	9
1.825617	Autocorrelation			إختبار الارتباط الذاتي	
0.039456	Heteroskedasticity (white test)			إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي	

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- 1- نتائج إختبار التوزيع الطبيعي: يتم إجراء هذا الإختبار للتحقق من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث تم استخدام إختبار Jarque-Bera Test المعلمي. وبالرجوع إلى قيم (P-value) لمتغيرات الدراسة يتضح أن جميع متغيرات النماذج الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي.
- 2- نتائج إختبار التداخل الخطي: يعتبر هذا الإختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات، حيث يتم فحص التداخل الخطي باستخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) لحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة للحصول على معامل (Variance Inflation Factor (VIF))، وإذا كان معامل (VIF) لم يتجاوز الخمسة فإن ذلك يدل على قوة متغيرات الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع. ويتضح من الجدول أن جميع متغيرات النماذج المقترحة أقل من خمسة مما يدل على عدم وجود مشاكل في التداخل الخطي بين المتغيرات.
- 3- نتائج إختبار الارتباط الذاتي: يوضح هذا الإختبار عدم وجود مشاكل تؤثر على صحة متغيرات الدراسة المقترحة من خلال استخدام إختبار Durbin Watson Test. ويشير هذا الإختبار إلى صحة قيم المتغيرات المستقلة وارتباطها بالمتغير التابع بدرجة كبيرة، ويتضح من الجدول أن نتيجة الإختبار هي 1.825617 وتقع ضمن المدى الملائم من (1.5-2.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة في إختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات النماذج المقترحة.
- 4- نتائج إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي: ويقاس هذا الإختبار مدى تباين الخطأ العشوائي، وهو أحد افتراضات الإنحدار الخطي، وتكون قيمته أقل من 5%. ويتضح من الجدول رقم (1) نتيجة إختبار عدم الثبات حيث بلغت 3.9 %، وهذا يدل على ثبات تباين الخطأ المعياري، وأن متغيرات الدراسة صالحة لتفسير التغير في المتغير التابع.

ثانياً: استخدام التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في فائض النشاط التأميني:

من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS قام الباحثان بإدخال البيانات، والتي تمثل تعيين فائض النشاط التأميني كمتغير تابع، وكل من صافي الأقساط المكتسبة، وعمولات إعادة التأمين، وصافي المطالبات، وتكاليف إكتتاب وثائق التأمين، ومصاريف الإكتتاب الأخرى، والتغير في إحتياطي أنشطة التكافل، والمصروفات العمومية والإدارية والبيع والتسويق، ودخل الاستثمار، والإيرادات الأخرى كمتغيرات مستقلة، وذلك على مستوى الثلاث شركات التي تم تحديدها كعينة للدراسة وخلال فترة الدراسة المقترحة. ولقد تم الحصول على النتائج التالية<sup>(36)</sup> :-

جدول رقم (2)

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.509							
Bartlett's Test of Sphericity		Approx. Chi-Square							
		95.429							
		Df							
		28							
		Sig.							
		.000							
Anti-image Matrices		الأقساط صافي المكتسبة	إعادة عمولات التأمين	المطالبات المتكبدة	إكتتاب تكاليف التأمين وثائق	التكافل احتياطي في التغير	مصرفات وعمومية إدارية	الاستثمار دخل	أخرى خسائر / إيرادات
Anti-image Covariance	المكتسبة الأقساط صافي	.055	-.013-	.046	.072	.032	.052	.081	.001
	التأمين إعادة عمولات	-.013-	.711	-.013-	.102	.134	-.189-	-.010-	-.020-
	المتكبدة المطالبات صافي	.046	-.013-	.046	.037	.011	.047	.081	.025
	التأمين وثائق إكتتاب تكاليف	.072	.102	.037	.312	.099	-.007-	.091	-.014-
	التكافل احتياطي في التغير	.032	.134	.011	.099	.666	.235	.035	-.200-
	وعمومية إدارية مصرفات	.052	-.189-	.047	-.007-	.235	.551	.118	-.156-
	الاستثمار دخل	.081	-.010-	.081	.091	.035	.118	.187	.006
	أخرى خسائر / إيرادات	.001	-.020-	.025	-.014-	-.200-	-.156-	.006	.708
Anti-image Correlation	المكتسبة الأقساط صافي	<u>.573<sup>a</sup></u>	-.067-	.919	.549	.167	.298	.801	.003
	التأمين إعادة عمولات	-.067-	<u>.696<sup>a</sup></u>	-.071-	.216	.194	-.302-	-.028-	-.028-
	المتكبدة المطالبات صافي	.919	-.071-	<u>.515<sup>a</sup></u>	.310	.065	.293	.868	.137
	التأمين وثائق إكتتاب تكاليف	.549	.216	.310	<u>.690<sup>a</sup></u>	.218	-.017-	.375	-.031-
	التكافل احتياطي في التغير	.167	.194	.065	.218	<u>.589<sup>a</sup></u>	.388	.100	-.292-
	وعمومية إدارية مصرفات	.298	-.302-	.293	-.017-	.388	<u>.538<sup>a</sup></u>	.367	-.250-
	الاستثمار دخل	.801	-.028-	.868	.375	.100	.367	<u>.528<sup>a</sup></u>	.017
	أخرى خسائر / إيرادات	.003	-.028-	.137	-.031-	-.292-	-.250-	.017	<u>.757<sup>a</sup></u>

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

يوضح الجدول رقم (2) مقياس ملائمة المعاينة MSA والذي يتم حسابه لمصفوفة الارتباط الكلية ولكل متغير على حدة لتحديد مدى ملائمة التحليل العاملي، ومن المفضل أن تزيد القيمة عن 0.50 وتوضح النتائج أن مقياس الملائمة الكلي يبلغ 0.509 ولكل متغير على حدة يزيد عن 0.515، وهو مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير منها (Bartlett's Test). وعلى ذلك فإن النتائج السابقة تؤكد أن قيم الارتباط بين المتغيرات تمثل نتائج معنوية، وبالتالي فإن التحليل العاملي ملائم ولا

يستبعد أي متغير مما يجعلنا نستمر بالتحليل. كما يتضح من الجداول التالية والتي تعكس الحل المبدئي، ونسبة التباين المفسر وتجميعها، والجذر الكامن، والعامل، والشروع لكل متغير.

جدول رقم (3)

## Communalities

	Initial	Extraction		Initial	Extraction
المكتسبة الأقساط صافي	1.000	.826	التكاليف إحتياطي في التغير	1.000	.560
التأمين إعادة عمولات	1.000	.568	وعمومية إدارية مصروفات	1.000	.685
المتكيدة المطالبات صافي	1.000	.901	الاستثمار دخل	1.000	.506
التأمين وثائق إكتتاب تكاليف	1.000	.706	أخرى خسائر / إيرادات	1.000	.785

Extraction Method: Principal Component Analysis.

والجدول أعلاه يوضح قيم الإشتراكات Commonalties والتي تم تقديرها اعتماداً على طريقة المكونات الأساسية لإجراء عملية التحليل العاملي، وهي أكثر طرق التحليل العاملي دقة. ويمثل العمود الثالث والسادس قيم الإشتراكات المستخلصة لجميع المتغيرات، وهي تتراوح بين الصفر والواحد. فعلى سبيل المثال فمتغير صافي الأقساط المكتسبة نجد أن قيمة الإشتراكات المستخلصة له هي 0.826 وهي تشير إلى أن هذه النسبة من التباينات في قيم المتغير تفسرها العوامل المشتركة. وعلى ذلك فإن نتائج التحليل المبدئي توضح أن عدد العوامل المتكونة يتراوح ما بين واحد إلى ثمانية عوامل (عدد المتغيرات)، وأن الشروع لكل المتغيرات تساوي واحد.

والجدول التالي رقم (4) يوضح مصفوفة العوامل غير المدارة، والتي أرجعها التحليل إلى عاملين. ومن خلال دراسة أحمال كل منها، نجد أن العامل الأول قد تضمن خمسة متغيرات ذات أحمال مرتفعة، وقد تم ترتيبهم بشكل تنازلي تبعاً لقوة الأحمال الخاصة بهم (المطالبات-الأقساط-تكاليف الإكتتاب-الاستثمار-الإيرادات الأخرى)، أما العامل الثاني فتضمن الثلاث متغيرات الأخرى (المصروفات العمومية والإدارية-التغير في احتياطات التكافل-عمولات إعادة التأمين)، وتفسير الأحمال هنا غير ذي معنى حيث يجب التفسير بعد التدوير.

جدول رقم (4)

Component Matrix<sup>a</sup>

	Component			Component	
	1	2		1	2
المتكيدة المطالبات صافي	-.949		أخرى خسائر / إيرادات	.529	
المكتسبة الأقساط صافي	.900	.128	وعمومية إدارية مصروفات	.150	-.814
التأمين وثائق إكتتاب تكاليف	-.840		التكاليف إحتياطي في التغير		-.748
الاستثمار دخل	.633	-.324	التأمين إعادة عمولات	.283	-.699

Extraction Method: Principal Component Analysis.

2 components extracted.

ومن خلال الجدول رقم (5) يتضح أن مجموع المربعات قد بلغت 3.198 ( وهو يمثل الجذر الكامن الأول)، ويتضح أن نسبة التباين المفسر اعتماداً على العامل الأول منفرداً قد بلغت (8/3.198 = 39.974%)، وبذلك فإن نسبة كبيرة من التباين في المتغير التابع يتم شرحها من خلال هذا العامل، وبعد إدخال العامل الثاني نجد أن مجموع المربعات قد بلغت 1.839، وهو يمثل الجذر الكامن الثاني، وتبلغ نسبة التباين المفسر لهذا العامل منفرداً (8/1.839 = 22.99%)، كما تبلغ نسبة التباين المفسر من خلال العاملين معاً 62.965%، ومن ثم فسوف يتم تفسير النموذج المقترح من خلال العاملين معاً.

## جدول رقم (5)

## Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	Variance%	Cumulative %	Total	Variance%	Cumulative %	Total	Variance%	Cumulative %
1	3.198	39.974	39.974	3.198	39.974	39.974	3.198	39.972	39.972
2	1.839	22.990	62.965	1.839	22.990	62.965	1.839	22.992	62.965
3	.935	11.691	74.656						
4	.764	9.556	84.211						
5	.599	7.491	91.702						
6	.384	4.801	96.503						
7	.257	3.208	99.711						
8	.023	.289	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

ويوضح الجدول رقم (6) مصفوفة المعاملات (المكونات) بعد أن تم تدويرها والتي تتضمن تشعبات العاملين المستخلصين، حيث نلاحظ أن أقوى المتغيرات إرتباطاً بالعامل الأول هو المتغير المعبر عن صافي المطالبات المتكبدة ودرجة تشعبه تساوي (0.949) بإتجاه عكسي، ثم يليه المتغير المعبر عن صافي الأقساط المكتسبة، والذي بلغت درجة تشعبه 0.898، يليه بإتجاه عكسي تكاليف إكتتاب وثائق التأمين ودخل الاستثمار، أما المتغيرات (المصرفيات الإدارية والعمومية -التغير في إحتياطيات التكافل -عمولات إعادة التأمين) فيتمثل أقوى المتغيرات إرتباطاً بالعامل الثاني.

## جدول رقم (6)

Rotated Component Matrix<sup>a</sup>

	Component			Component	
	1	2		1	2
المتكبدة المطالبات صافي	-.949		أخرى خسائر / إيرادات	.528	
المكتسبة الأقساط صافي	.898	.137	وعمومية إدارية مصرفيات	.158	-.813
التأمين وثائق إكتتاب تكاليف	-.840		التكافل إحتياطي في التغير		-.748

الاستثمار دخل	.636	-.318	التأمين إعادة عمولات	.276	-.702
---------------	------	-------	----------------------	------	-------

Extraction Method: Principal Component

Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

Rotation converged in 3 iterations.

ويوضح الجدول رقم (7) وضع المتغيرات المستقلة للنموذج المقترح في عاملين، الأول يفسر 39.9%، والثاني يفسر 22.9%، وهما معاً يفسران 62.9% من التغير في قيمة الفائض التأميني قبل التدوير، بينما العامل الأول يفسر 32.586%، والثاني يفسر 30.379% من التغير في قيمة الفائض التأميني، وهما معاً يفسران 62.9% بعد التدوير. كما يتضح أن التباين المفسر للعاملين معاً لم يتغير، ولكنه تغير بالنسبة لكل عامل على حده.

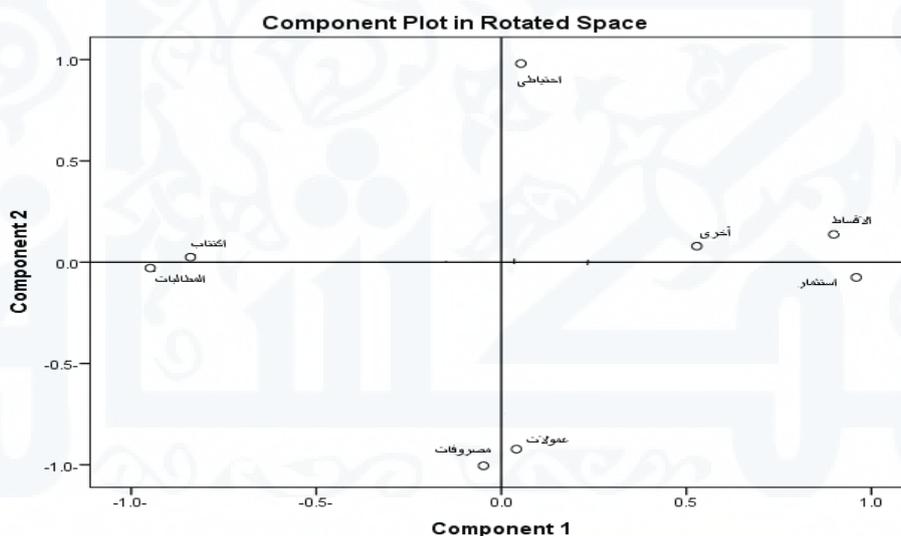
جدول رقم (7)

Total Variance Explained

Component	Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.198	39.974	39.974	3.198	32.586	39.972
2	1.839	22.991	62.965	1.964	30.379	62.965

وما يؤكد صحة النتائج التي توصلنا إليها سابقاً الشكل رقم (1)، والذي يوضح مصفوفة الدوران، وهي تعكس أن كلاً من المتغيرات (صافي الأقساط المكتسبة، صافي المطالبات، تكاليف اكتتاب وثائق التأمين ومصاريف الإكتتاب الأخرى، دخل الاستثمار، إيرادات أخرى)، تأتي في العامل الأول، أما باقي المتغيرات فتأتي في العامل الثاني.

شكل رقم (1)



والجدول التالي يمثل الدرجات العاملية للمتغيرات المستقلة، وتحتسب هذه المعاملات من مصفوفة المكونات السابقة. ويتم الاعتماد عليها في صياغة الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لكل من العامل الأول والثاني.

جدول رقم (8)

Component Score Coefficient Matrix

	Component			Component	
	1	2		1	2
المكتسبة الأقساط صافي	.281	.072	التكافل إحتياطي في التغير	.010	-.407-
التأمين إعادة عمولات	.085	-.381-	وعمومية إدارية مصروفات	-.051-	-.442-
المتكبدة المطالبات صافي	-.297-	-.013-	الاستثمار دخل	.200	-.174-
التأمين وثائق إكتتاب تكاليف	-.263-	.015	أخرى خسائر / إيرادات	.165	.042

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

Component Scores.

ومن الجدول السابق، يمكن استنتاج الدالة المعبرة عن العامل الأول للنموذج المقترح الشكل التالي:

$$fac_1 = 0.281x_1 + 0.085x_2 - 0.297x_3 - 0.263x_4 + 0.01x_5 - 0.051x_6 + 0.2x_7 + 0.165x_8$$

أما الدالة المثلة للعامل الثاني فتأخذ الشكل التالي: -

$$fac_2 = 0.072x_1 - 0.381x_2 - 0.013x_3 + 0.015x_4 - 0.407x_5 - 0.442x_6 - 0.174x_7 + 0.042x_8$$

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي فيمكن رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة معنوية بين قيم الفائض التأميني المحقق بشركات التأمين التعاوني وكل من العوامل التالية " صافي الأقساط المكتسبة - عمولات إعادة التأمين - صافي المطالبات - تكاليف إكتتاب وثائق التأمين و مصاريف الإكتتاب الأخرى - التغير في إحتياطي أنشطة التكافل - المصروفات العمومية والإدارية ومصروفات البيع والتسويق - دخل الاستثمار - إيرادات أخرى"، ومن خلال الاعتماد على أسلوب التحليل العاملي فقد تم تجميع كل من المتغيرات ( صافي الأقساط المكتسبة - صافي المطالبات - تكاليف إكتتاب وثائق التأمين و مصاريف الإكتتاب الأخرى - دخل الاستثمار - إيرادات أخرى ) في عامل واحد، كما تم تجميع كلاً من المتغيرات (عمولات إعادة التأمين - التغير في إحتياطي أنشطة التكافل - المصروفات العمومية والإدارية ومصروفات البيع والتسويق)، وبالتالي يكون الباحثان قد أوضحوا العلاقة بين كل من هذه المتغيرات وفائض النشاط التأميني المحقق في شركات التأمين التعاوني.

## النتائج والتوصيات

يمكن بلورة أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة والتوصيات كما يلي :

### أولاً: نتائج البحث

- 1- بينت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي :
  - أ- أوضحت نتائج إختبار التوزيع الطبيعي (Jargue-Bera Test) أن جميع بيانات المتغيرات في النموذج المقترح موزعة توزيعاً طبيعياً حيث أن قيمة P-value الإحتمالية أكبر من 5%.
  - ب- بينت نتائج إختبار التداخل الخطي الإرتباط بين متغيرات النموذج المقترحة حيث أن قيمة معامل (VIF) لم تتجاوز الخمس درجات مما يدل على قوة النموذج في تفسير المتغيرات التابعة.
  - ج- أثبتت نتائج إختبار الإرتباط الذاتي لمتغيرات النموذج وجود إرتباط قوى مما يدل على عدم وجود مشاكل أو إعتراضات تؤثر على صحة متغيرات النموذج المقترح.
  - د- بينت نتائج إختبار عدم ثبات تبين الخطأ العشوائي أن النموذج المقترح صالح لإختبار فرضية الدراسة بنسبة 3.9% حيث انها لم تتخطى نسبة 5%.

- 2- بينت نتائج إختبارات صحة فرضية الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من الفائض التأميني وكل من المتغيرات التالية (صافي الأقساط المكتسبة- دخل الاستثمار-إيرادات أخرى)، وعلاقة عكسية قوية بين المتغير التابع وكل من المتغيرات (عمولات إعادة التأمين صافي المطالبات-تكاليف الإكتتاب-التغير في إحتياطي أنشطة التكافل-مصرفات عمومية وإدارية وبيع وتسويق)، وذلك اتفاقاً مع الاتجاه العام للدراسات السابقة.
- 3- أن معظم الشركات لا تقوم بتوزيع الفائض المتكون لديها سنوياً، كنتيجة لعدم قدرة معظم شركات التأمين التعاوني وخاصة الناشئة حديثاً على تحقيق فائض.
- 4- أن هناك تباين واضح في قيم الفائض التأميني المحقق في شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك تباين كبير في قيم الفائض السنوي على مستوى الشركة الواحدة.
- 5- تم تجميع كل من المتغيرات (صافي الأقساط المكتسبة صافي المطالبات-تكاليف إكتتاب وثائق التأمين ومصاريف الإكتتاب الأخرى- دخل الاستثمار- إيرادات أخرى) في عامل واحد (العامل الأول)، وذلك لعلاقتهم الطردية بقيم الفائض التأميني للشركات محل الدراسة، وتأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:-

$$fac_1 = 0$$

- 6- تم تجميع كل من المتغيرات (عمولات إعادة التأمين-التغير في إحتياطي أنشطة التكافل-المصرفات العمومية والإدارية ومصرفات البيع والتسويق) في عامل واحد (العامل الثاني)، وذلك تبعاً لعلاقتهم العكسية بقيم الفائض التأميني للشركات محل الدراسة، وتأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:-

$$fac_2 = 0$$

#### ثانياً: التوصيات

- 1- بث الوعي لدى المؤمنین على الإلتزام بتطبيق المعايير الشرعية المستخدمة لتوزيع الفائض على حملة الوثائق، وهذا من شأنه تنمية الطلب على منتجات شركات التأمين التعاوني المطبقة لهذه المعايير.
- 2- حث شركات التأمين على محاولة تنمية وزيادة العناصر التي أثبت الباحثان أنها تعمل على زيادة قيمة الفائض والتي اشتملت على (صافي الأقساط المكتسبة صافي المطالبات-تكاليف إكتتاب وثائق التأمين ومصاريف الإكتتاب الأخرى- دخل الاستثمار-إيرادات أخرى).
- 3- التوصية بمحاولة قيام شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة بتخفيض أو السيطرة على قيم كل من المتغيرات (عمولات إعادة التأمين-التغير في إحتياطي أنشطة التكافل-المصرفات العمومية والإدارية ومصرفات البيع والتسويق) والتي تؤثر بشكل عكسي على قيم الفائض التأميني.
- 4- تحديد وتوضيح الرؤية المستقبلية بالنسبة لشركات التأمين في مجال توزيع الفائض وهذه الرؤية يجب أن تتصف بالدقة والتحديد الفعال لما تحاول كل شركة تحقيقه.
- 5- مواصلة البحوث الميدانية في موضوع توزيع الفائض خاصة فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى عدم توزيعه.

#### المراجع

- 1- داغي، علي محي الدين القوه، (2004). "التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية"، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى.
- 2- Noordin, Kamaruzaman , (2014). " The Management of Underwriting Surplus by Takaful Operators in Malaysia ", Department of Shariah and Management , Academy of Islamic Studies , University of Malaya.
- 3- عباس، أحمد كمال حسين، (2012). "الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية"، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك.
- 4- النعشي، مجمل جاسم، (2010). "الفائض وتوزيعه في شركات التأمين التعاوني"، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين.
- 5- الراشد، علي ابراهيم، (1994). "مدى سلطة المساهمين في الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي: دراسة فقهية"، مجلة دار العلوم، جامعة القاهرة.
- 6- Abdou , Hussein A, (2014). "A comparative study of Takaful and conventional insurance: empirical evidence from the Malaysian market " Insurance Markets and Companies: Analyses and Actuarial Computations, Volume 5, Issue 1.
- 7- Maysami, R. C., & Kwon, W. J. (1999). " An Analysis of Islamic Takaful Insurance". Journal of Insurance Regulation, 18(1).
- 8- Sabbagh ,Ahmed Mohammed,(2012). "Islamic takaful insurance from jurists to applicat ions", The deposit number at the national library(2012-11-4240), Jordan.
- 9- مرجع سبق ذكره ص:4.
- 10- التري، محمد علي، (2009). "الفائض التأميني"، مجلد بحوث - الفائض التأميني - ملتقى التأمين التعاوني - الهيئة الإسلامية-الرياض.
- 11- مرجع سبق ذكره ص:4.
- 12- المحصي، حنان الريجاوي، (2008). "توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - دمشق.
- 13- صباغ، أحمد محمد، (2009). "الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي"، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق - سوريا.
- 14- مشعل، عبد الباري، (2011). "تجارب التصرف بالفائض التأميني"، ندوة دولية تحت عنوان، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير-جامعة فرحات عباس سطيف.
- 15- صباغ، أحمد محمد، (2007). "الطرح الشرعي والتطبيق العملي للتأمين الإسلامي"، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق - سوريا.
- 16- مرجع سبق ذكره ص:5.
- 17- حسين، أحمد سالم، (2008). "العوامل المؤثرة على أداء محفظة استثمارات شركات التأمين المصرية دراسة تطبيقية"، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التجارة - جامعة عين شمس.

- 18- علي، عباد عبد الجليل، (2012). "مدى نجاح الاندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودية"، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير - تجارب الدول - جامعة حسنية بن علي بالشلال، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 19- عبد الحميد، عادل منير، (1998). "محددات أداء شركات التأمين الكويتية: دراسة تحليلية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، م5، ع2.
- 20- ماضي، محمد، (2004). "محددات العائد على الاستثمار لشركات التأمين المصرية (نموذج كمي)"، المجلة العلمية لكلية التجارة "بين"، جامعة الأزهر، العدد29.
- 21- Ana-Maria Burca , Ghiorghe Batrinca ,(2014). "The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market "International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 4, No.1, pp. 299–308.
- 22- B.Charumathi,(2012). "On the Determinants of Profitability of Indian Life Insurers – An Empirical Study" Proceedings of the World Congress on Engineering Vol I,WCE, London, U.K.
- 23- Hifza Malik.(2011). "Determinants Of Insurance Companies Profitability :An Analysis Of Insurance Sector Of Pakistan" Academic Research International , Volume 1, Issue 3.
- 24- Majors, M. S., & Sedlacek, W. E. (2001). "Using factor analysis to organize student services". Journal of College Student Development, 42(3), 2272-2278.
- 25- Wan Afthanorhan , Mohamad Asyraf,(2014). "POOLED CONFIRMATORY FACTOR ANALYSIS (PCFA) USING STRUCTURAL EQUATION MODELING ON VOLUNTEERISM PROGRAM: A STEP BY STEP APPROACH ", International Journal of Asian Social Science.
- 26- Costello, A. B., & Osborne, J. W. (2005). "Best practices in exploratory factor analysis: Four recommendations for getting the most from your analysis". North Carolina State University ,Practical Assessment, Research & Evaluation, 10(7).
- 27- باهي، مصطفى حسين وآخرون، (2002). "التحليل العاملي النظرية و التطبيق"، القاهرة مركز الكتاب للنشر.
- 28- سامي، بلخاري،(2009). "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق، دراسة تطبيقية على بعض البحوث"، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة العقيد الحاج لخضر.
- 29- سلمان، ثامر داود،(2012). "التحليل العاملي، مفهومه - طرق تحليله - محكات عدد العوامل"، كلية التربية الرياضية - جامعة بغداد.
- 30- مراد، صلاح أحمد، (2000). "الأساليب الاحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية"، مكتبة الانجلو المصرية.
- 31- Baglin, James (2014). "Improving Your Exploratory Factor Analysis for Ordinal Data: A Demonstration Using FACTOR ". RMIT University, Melbourne, Australia
- 32- مرجع سبق ذكره ص:9.
- 33- Holtzman, Steven,(2014). "Confirmatory Factor Analysis and Structural Equation Modeling of Noncognitive Assessments using PROC CALIS", Educational Testing Service, Princeton, NJ.
- 34- بركات، هارون محمد، (2011). "أساليب التحليل الإحصائي وبرنامج SPSSWin"، كلية العلوم - قسم الرياضات - جامعة الزقازيق دار الكتب.
- 35- سعود، عزت، (2002). "معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS"، الرياض.
- 36- باهي، مصطفى حسين، (2006). "الاحصاء التطبيقي باستخدام الحزم المجاهزة SPSS & STAT"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.